

موضوع العدد

إختتام ورشة عمل تقنيات ترويج الاستثمار

وفرت ورشة العمل الإقليمية حول "تقنيات الترويج في الدول العربية" التي نظمتها في العاصمة الأردنية عمّان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فياس) التابعة لمجموعة البنك الدولي ومؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية وبرعاية وزير الصناعة والتجارة الاردني، وفرت فرصة نادرة لمجموعة من كبار المسؤولين عن ادارة الاستثمارات الاجنبية في الوطن العربي لعرض تجارب دولهم وتبادل الآراء والخبرات مع خبراء عرب وخبراء دوليين حول السبل المثلى لجذب واستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية.

وإذ عرضت الورشة، التي إنتظمت يومي 30 و 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2000 بمشاركة 50 خبيراً من مؤسسات تشجيع الاستثمار في 18 قطراً عربياً، لحقيقة مفادها أن الدول العربية ما زالت منطقة غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية، إلا إنها كرست في الوقت ذاته رؤية شبه موحدة حول كيفية معالجة بعض مظاهر هذا الخلل، وقد تم استعراض بعض التجارب العربية المباشرة والواعدة، في هذا الشأن.

الشرط الأساسي لنجاح جهود الترويج جاء في كلمة المؤسسة التي ألقاها مديرها العام، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار هي أحد المعنيين الأساسيين في دعم الجهود الترويجية للدول العربية، إذ أشار في كلمته في الجلسة الافتتاحية للورشة إلى أن قراءة دقيقة لتجارب من سبقونا إلى النجاح تقول أن الشروط التي يتوجب توفرها لتحقيق هذا النجاح تتمثل في الاستقبال الكفء للمستثمر الأجنبي ورعايته في كل مراحل استثماره والترويج للفطر وإبراز إمكانياته في القطاعات الاقتصادية والمشاريع الواعدة وربطها بمصادر التمويل وأنه تحقيقاً لذلك ينبغي توفير الموارد المالية والبشرية والتقنية المطلوبة.

واستمعت الورشة التي شارك فيها أيضاً ممثلون لمنظمات عربية إقليمية كالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وخبراء دوليون من جامعة هارفرد ومنظمات متخصصة مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميغا) وخبراء من دول نامية مثل كوستاريكا وأخرى صناعية مثل إيرلندا، إلى تجارب عربية من مصر ولبنان وتونس وسلطنة عمان والأردن في مجال تقنيات الترويج خاصة لجهة إبراز صورة جاذبة للقطر المضيف للاستثمار وكيفية جذب المستثمر الأجنبي وتحديد الفرص الاستثمارية وبلورتها وعرضها على الممولين المحتملين وتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين كعنصر جذب لمزيد من الاستثمار كما تعرضت لتقنيات الترويج الإلكتروني.

وفي الوقت الذي كرر فيه المشاركون العرب حقيقة أن إجمالي ما تدفق على الدول العربية من استثمارات أجنبية بلغ 8.7 مليار دولار عام 1999 اي ما نسبته 1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخاصة على مستوى العالم التي بلغت 865 مليار دولار فإنهم أشاروا بشيء من التفاؤل إلى تزايد وعي الدول العربية بقضايا الترويج وبأهمية دوره في جذب الاستثمارات للمنطقة العربية الأمر الذي انعكس في زيادة عدد هيئات تشجيع الاستثمار التي تعمل على إبراز صورة القطر وتعرض فرصه وقطاعاته الاستثمارية الواعدة من أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية كما تقوم بخدمة المستثمر الأجنبي في كافة مراحل العملية الاستثمارية.

وكان لابد لتحديات العولمة أن تلقي بظلالها على الورشة التي ناقشت واحداً من أهم مجالات العولمة الاقتصادية والمالية في عالم اليوم وهو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أخذت الحدود السياسية والجغرافية تتلاشى أمامه، الأمر الذي يقتضي مواكبة ويقظة عربية تتيج أقصى قدر من الإفادة لدعم عملية التنمية الشاملة.

وربما كانت الخلاصة الأهم لهذه الورشة هي أنه بالرغم من تواضع جهود الترويج في الدول العربية، حتى الآن، إلا أن عدداً منها بدأ يضع أقدامه على أول الطريق في رفع كفاءته التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطوير المستمر لخدمات الترويج بما يواكب عصر العولمة مما يقتضي تخصيص الموارد المالية الضرورية وتوفير الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة للقضاء على الروتين الإداري والإفادة من تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام التقنيات الرقمية في تعزيز آليات الترويج الإلكتروني.

تعرضت الورشة إلى أنه يتعين أن تتجه الأولوية في دور هيئات ترويج الاستثمار إلى تبني السياسات المفضية إلى تحسين مناخ الاستثمار بحيث يكون ذلك هو الهدف المحوري طويل الأمد لهيئات الترويج كما دعاها للمثابرة على بناء المصادقية والتعلم من العمل وتطويره وتواصله مع أنشطة الترويج الأساسية إذ أنه لا يتوقع أن تتحقق نتائج ذات قيمة في غياب سياسات مؤهلة لجذب الاستثمار وانه لا يفيد الففز فوق مرحلة تبني السياسات الجاذبة للاستثمار والتخلي عن السياسات الطاردة للمستثمر وإزالة التعقيدات التنظيمية والإدارية المعيقة لعمل الإدارة التنفيذية لمشروع الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة. وتشمل هذه السياسات التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي وإجراءات الترخيص والقوائم السلبية والمعوقات الإدارية ويعتبر الأسلوب المتدرج في إصلاح السياسات هو الأسلوب الأكثر قبولاً ونجاحاً.

وعلى صعيد تقنيات ترويج الاستثمار عرضت الورشة تقنيات بناء الانطباع العام لرسم صورة جاذبة للدولة والدور المهم للإعلان في تشجيع المستثمرين المحتملين على اتخاذ قرارهم الاستثماري مع التتويه بأهمية تكامل جهود الإعلان العامة والخاصة. والحرص على مواجهه تحدي الترويج للقطر بالنجاح في بناء علاقة وطيدة ودائمة مع المستثمرين وتحقيق حل نموذجي يبني على تكامل الوسائل الإعلامية ما بين عامة وخاصة وإدارة هذه العملية عبر أربع مراحل تبدأ بالوعي وبناء الانطباع العام وخلق الاهتمام ومن ثم تشجيع المستثمر لاتخاذ الخطوة الأولى.

كما تطرقت الورشة إلى ضرورة تأسيس استراتيجيات فاعلة لجذب المستثمرين واستهدافهم وحفزهم للاستثمار وإلى العمل بشكل أساسي على توفير إطار قانوني ملائم وإطار مؤسسي مرن ومواكب للمستجدات كي تستطيع هيئة ترويج الاستثمار تحقيق أهدافها وتعظيم إنجازاتها. كما بحثت الورشة دور التمثيل الخارجي (من مكاتب خارجية ووكلاء وجهات أخرى) في توسيع نطاق عمل هيئات الترويج في ترويج القطر وقطاعاته الاقتصادية المختلفة وفرصه الاستثمارية الواعدة عبر شبكة من المكاتب والوكلاء ووفق آليات وعقود محددة وعبر التواصل المستمر بينها وبين المركز الرئيسي للهيئة بسرعة وفاعلية. وقد اختلفت التجارب التي عرضت إلا أنه تمت الإشارة إلى ضرورة التقويم المستمر لتجربة التمثيل الخارجي لاستخلاص الدروس المستفادة من حيث مدى النجاح الذي حققه نهج عن آخر.

وأوضحت الورشة أن معظم هيئات ترويج الاستثمار تعي أن نشاط الترويج وحده ليس كافياً لجذب الاستثمارات والمستثمرين إلى القطر، إذا اكتشف المستثمرون أن الإجراءات الإدارية تشكل عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية مما قد يدفعهم إلى صرف النظر عن المضي قدماً في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية، وفي هذا ضياع لفرص استثمارية مضمونة وهكذا فإن هيئات الاستثمار لا يمكن أن تكون بمعزل عن سياسات البيئة الاستثمارية ومضامينها العملية لأن مصداقيتها تكمن في كسب رضا المستثمرين.

وقد برزت خدمة النافذة الموحدة كأحدى الآليات التي يمكن بها وضع حد للعقبات الإدارية وضمان وجود مناخ استثماري ملائم إذ أن فكرتها تتلخص بتحديد محطة واحدة يمكن للمستثمر اللجوء إليها للحصول على كافة الوثائق والموافقات والتراخيص المطلوبة. إلا أن التجارب العملية أثبتت بروز مشاكل تولدت من تولي جهة واحدة بمفردها كافة هذه المسؤوليات والصلاحيات مما قد يخلق بدوره إدارة بيروقراطية جديدة نتيجة صراع النفوذ والصلاحيات. وهناك تجارب ناجحة في عدة دول أفادت أنه بإمكان المستثمر الاعتماد على النافذة الموحدة لإنجاز كافة المعاملات المطلوبة، ويعزى هذا النجاح إلى استحداث آلية تضمن التنسيق بين الإدارات ذات الصلة بخدمات المستثمر مع أهمية التمتع بمساعدة ودعم سياسي على أعلى المستويات والحرص على تيسير الإجراءات لإزالة العقبات التي تعترض تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ونوهت الورشة إلى الأهمية المتنامية للترويج الإلكتروني عبر استخدام المواقع الشبكية والبريد الإلكتروني في الشبكة العالمية للمعلومات بحيث يدعم قدرة هيئات الترويج على الوصول إلى المستثمرين المحتملين والتعاون مع شركائها محليا وإقليميا وعالميا ودعم قدرتها في عرض معلومات وبيانات شاملة حول الدولة وعرض الفرص الاستثمارية. كما نوهت أيضا إلى أن المجال ما زال متسعا للدول النامية، وبينها الدول العربية، لتعظيم الاستفادة من الترويج الإلكتروني وتقنياته لخدمة المستثمر المحتمل ومساعدته في اتخاذ قراره الاستثماري ومتابعة تطورات المشروع الاستثماري من استخراج الموافقات إلى استكمال التراخيص وصولا إلى تحقيق كافة الإجراءات اللازمة مع تعزيز القدرة على التحسين المستمر للخدمات الإلكترونية التي تقدم عبر التعامل المستمر مع المستثمر المحتمل والفعلي.

وانتهت الورشة بحلقة نقاش تم فيها تلخيص ما ورد في أوراقها ومداولاتها وسماع تعليقات المشاركين وتوصياتهم واقتراحاتهم التي شملت أهمية تكرار مثل هذه الورشة المتخصصة بشكل دوري وتفعيل الاتفاقيات الإقليمية القائمة وخلق تجمع يضم هيئات تشجيع الاستثمار العربية، على صورة منتدى للحوار أو اتحاد أو ملتقى متخصص والعمل على توأمة هيئات ترويج الاستثمار العربية مع هيئات عالمية ناجحة وكذلك التوجه إلى ورشات عمل تتدارس في محاورها قضية محددة كل مرة تبين فيها أوجه الصواب والخطأ من واقع التجربة الفعلية. وركز المشاركون على أهمية التعاون والتنسيق في تنمية الموارد البشرية من أجل تأهيل كوادر العاملين في الترويج وكذلك دراسة تجارب الدول العربية ومقارنتها مع بعضها وتصنيف العوامل المشتركة وتعزيز ارتباطها بالقطاع الخاص وممثليه.

استثمار

وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

أظهر "تقرير الاستثمار الدولي" لعام 2000 الذي تصدره سنويا أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) أن نصيب الدول العربية مجتمعة من إجمالي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لم يتجاوز 1% وبقيمة 8.7 مليار دولار من إجمالي التدفقات العالمية الواردة التي وصلت إلى 865.5 مليار دولار، كما أن هذا النصيب لم يتعد ما نسبته 4.2% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية والتي بلغت 207.6 مليار دولار. وقد تصدرت السعودية قائمة الدول العربية إذ حصلت على 54.7% من إجمالي التدفقات الواردة وبقيمة 4.8 مليار دولار، تلتها مصر بنسبه 17.1% وبقيمة 1.5 مليار دولار ثم المغرب بنسبة 9.7% وبقيمة 847 مليون دولار.

وقد اهتم تقرير أونكتاد لهذا العام بإبراز تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية فقام بعرض سلسلة زمنية من البيانات غطت الفترة من عام 1980 إلى عام 1999 لتعزيز القدرة على استشفاف اتجاهات التحسن من عدمه وتسهيل متابعتها.

وبالنسبة للدول العربية، يبدو أن اتجاه التحسن مستمر بثبات رغم وجود فترات كان يشوبه فيها البطء لأسباب متعددة. ووفقاً لبيانات التقرير فإن القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية منذ عام 1980 وحتى عام 1999 بلغت حوالي 89 مليار دولار وبما نسبته 6.2% من إجمالي التدفقات العالمية التراكمية الواردة للفترة ذاتها والتي بلغت ما يزيد عن 4.8 تريليون دولار. وخلال هذه الفترة تلقت السعودية ما نسبته 37.6% من إجمالي التراكمي للتدفقات الواردة للدول العربية وبما قيمته 33.4 مليار دولار، تلتها مصر بنسبة 20.4% وبقية 18.2 مليار دولار ثم تونس بنسبة 13.7% وبقية تصل إلى 12.1 مليار دولار. وبذلك استقبلت هذه الدول الثلاث مجتمعة ما نسبته 71.6% من نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الواردة في نحو عقدين من الزمن. أما على صعيد مساهمة الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة، فلم يتجاوز نصيبها، حسب بيانات التقرير، 0.1% بقيمة 556 مليون دولار من إجمالي العالمي البالغ 799.9 مليار دولار وبما نسبته 0.8% من التدفقات الصادرة عن الدول النامية والتي بلغت 65.6 مليار دولار. وقد جاءت الكويت في الصدارة إذ بلغ حجم التدفقات الاستثمارية الصادرة عنها ما قيمته 223 مليون دولار عام 1999 بنسبة 40.1% من إجمالي نصيب الدول العربية، تلتها البحرين بنسبة 36% بقيمة 200 مليون دولار، ثم ليبيا بنسبة 27% بقيمة 150 مليون دولار.

أما نصيب الدول العربية من التدفقات العالمية التراكمية الصادرة منذ عام 1980 وحتى عام 1999 فقد بلغ 7.6 مليار دولار بما نسبته 0.2% من إجمالي التراكمي العالمي الذي بلغ 4.8 تريليون دولار (ملاحظة: يتساوى عالمياً حجم التدفقات الواردة والصادرة،) وبما نسبته 1.6% من التدفقات التراكمية الصادرة من الدول النامية للفترة ذاتها والتي بلغت 468.7 مليار دولار.

وخلال الفترة الممتدة من عام 1980 وحتى عام 1999 حافظت الكويت على الصدارة في التدفقات التراكمية الصادرة من الدول العربية إذ بلغ حجم التدفقات الصادرة منها ما قيمته 1.9 مليار دولار وما نسبته 25.5% من إجمالي التراكمي العربي، تليها البحرين بنسبة 23.5% وبقية 1.7 مليار دولار ثم السعودية بنسبة 19.3% وبقية 1.5 مليار دولار. وبذلك حققت هذه الدول الثلاث مجتمعة ما نسبته 68.3% من نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في العشرين سنة الماضية.

مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (مليار دولار)

البيان	التدفقات الواردة عام 1999	التدفقات الصادرة عام 1999	القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية الواردة منذ 1980 حتى 1999	القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية الصادرة منذ 1980 حتى 1999
إجمالي العالم	865.5	799.9	4,771.9	4,759.3
إجمالي الدول النامية	207,6	65.6	1,438.5	468.7
إجمالي الدول العربية	8,7	0.556	89.0	7.6

النسبة إلى إجمالي العالم	1 %	0.1 %	1.9 %	0.2 %
النسبة إلى إجمالي الدول النامية	4.2 %	0.8 %	6.2 %	1.6 %

من الوطن العربي

وحدة مستقلة لإدارة الدين الخارجي لجمهورية السودان

ضمن إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي وسعيًا إلى ضبط أوضاع الدين الخارجي للسودان وترشيد سياسات الاقتراض الخارجي والتعامل مع مفردات الاستدانة وخدمة الديون الخارجية وإعادة الجدولة والإعفاء ومبادلة الديون، أصدرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالحكومة السودانية القرار الوزاري رقم (22) لعام 2000 بإنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين الخارجي للسودان.

تتلخص المهام المنوطة بهذه الوحدة فيما يلي:-

أولاً- في مجال توفير المعلومات:

تكون الوحدة هي المرجع الرسمي والأساسي في كل ما يختص بالمعلومات المتعلقة بديون السودان الخارجية فنقوم بتجميع وحفظ الوثائق التي تؤكد التزامات الديون الخارجية بأنواعها، ولها في سبيل ذلك صلاحية الحصول على كافة الاتفاقيات والمستندات والوثائق والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالالتزامات الخارجية للحكومة بكافة أجهزتها وكافة وحدات القطاع الخاص. وتقوم بتجميع التقارير الائتمانية عن السودان من المصادر الدولية المختلفة، وتقوم بتحليلها والتعليق عليها، وتعمل على توفير المعلومات الصحيحة لجهات الاختصاص بعد التأكد من صحة التزامات ديون السودان الخارجية.

ثانياً - الاستراتيجيات والسياسات:

المشاركة في وضع أسس واستراتيجية معالجة الديون الخارجية ورسم وتنفيذ السياسات وفقا لمعطيات الوضع الاقتصادي للبلاد والاستفادة من الإمكانيات والفرص المتاحة في أسواق المال العالمية، كما تشارك في دراسة شروط التمويل والتأكد من تمشيها مع ضوابط وسياسات الاقتراض الخارجي. ولها في سبيل ذلك أن تشارك في وضع الأسس التي يتم بموجبها التصديق لأجهزة الحكومة وكافة وحدات القطاع الخاص بالدخول في أية التزامات خارجية وفق الشروط والضوابط التي تضعها، كما تقوم بالمتابعة والتنسيق بين كافة هذه الجهات في كل ما يختص بالانتظام في سداد الأموال المقرضة.

ثالثاً- مهام إجرائية وتنفيذية:

تقوم الوحدة في سبيل إنجاز أعمالها بالاشتراك في المفاوضات التي تتعلق بإبرام اتفاقيات القروض، وتقوم بالتجهيز والإعداد والاشتراك في عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية وتتابع تنفيذ خدمة هذه الديون حسب الشروط المنفق عليها مع الجهات المعنية وتقوم بإعداد النسب والمؤشرات للالتزامات هذه الديون مع التعليق عليها. كما تعمل على ابتداع الأساليب والوسائل الناجعة لخفض عبء الديون الخارجية على ميزان المدفوعات. وتقوم الوحدة أيضا بمتابعة المؤشرات الدولية بشأن مدى تأهل البلاد للاستدانة من الأسواق المالية الدولية وتقديم المقترحات بشأن أساليب متابعة ودراسة الأسواق العالمية. كما تقوم برصد ومتابعة التطورات والمبادرات الدولية في معالجة الديون الخارجية على مستوى العالم سواء في مجال إعادة الجدولة أو الإعفاء أو مبادلة الديون أو التعامل في السوق الثانوية وتقديم المقترحات المناسبة.

محطة واحدة في سلطنة عُمان تتولى معاملات المستثمرين

في خطوة هي الأولى من نوعها في سلطنة عمان، بدأت الحكومة بتنفيذ خدمة النافذة الموحدة فيما يدعي بـ (المحطة الواحدة) التابعة لوزارة التجارة والصناعة لإنجاز المعاملات المتعلقة بقضايا الاستثمار مما يتيح للمستثمر أن يستفيد من وقته وجهده بشكل أفضل، ويريد من عناء ومشقة مراجعة جهات متعددة في أماكن متفرقة، بالإضافة إلى تخفيف الكثير من الإجراءات الروتينية غير الضرورية لمنح التصاريح مثل المواعيد التي لا تنتهي وانتقال المعاملات من جهة إلى أخرى والعمل على تذليل العقبات التي تعوق حصول المستثمر على المعلومات التي تهمة نتيجة تعدد الجهات القائمة على جمعها وتوفيرها.

كما تعمل الحكومة على ربط إداراتها ومكاتبها ببعضها ببعض بواسطة الحاسب الآلي لتسهيل انسياب المعاملات ومتابعتها الأمر الذي سيكون له انعكاس إيجابي على العاملين في هذه المحطة من مختلف الجهات الحكومية لتزويد المستثمر بالمعلومات والبيانات التي تهمة بشكل مناسب وسريع عبر تشكيل "الحكومة الإلكترونية".

ويعول معظم أصحاب الاختصاص على عمل ودور هذه النافذة في تفعيل حركة الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي من خلال الوفاء بمتطلبات المستثمرين بما في ذلك التوجيه السليم للمستثمر ليتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وتسهيل إنجاز المعاملات بأقل جهد وأسرع وقت وتوفير المناخ المواتي للاستثمار. علماً بأن المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات هو الهيئة المنوط بها القيام بمهام الترويج للقطر وقطاعاته والفرص الاستثمارية الواعدة وتقديم الخدمات للمستثمر الأجنبي.

مؤشرات

مؤشر التنافسية في أفريقيا

أصدر المنتدى الاقتصادي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع مركز التنمية الدولي في جامعة هارفارد التقرير الأول بشأن "التنافسية في أفريقيا" عام 1998 ولقي التقرير حينذاك ترحيباً كبيراً في أوساط المستثمرين محلياً وعالمياً، الأمر الذي مهد الطريق أمام إصدار التقرير الثاني لعام 2001./2000

ويعتبر هذا الدليل، الذي يفيد في التعرف على المناخ الاستثماري في أفريقيا، مرجعاً حافلاً بالمعلومات والبيانات التحليلية التي تستند إلى استطلاعات الرأي في أوساط رجال الأعمال والمستثمرين، حيث يعرض الفرص الاستثمارية المتاحة محلياً فيفتح قنوات الحوار والتعاون بين القطاع الخاص والحكومة ويدعم جهود إصلاح أداء القطاع العام ويعزز قدرة القطاع الخاص على اتخاذ القرارات الاستراتيجية كما يفيد في استطلاع إمكانيات النمو الاقتصادي للمدى المتوسط (5-10 سنوات) للقارة الأفريقية استناداً إلى منهجية طورها المنتدى مع مركز التنمية الدولي. وإضافة إلى مؤشر التنافسية، يحتوي التقرير على مؤشرات أخرى يصدرها المنتدى مثل مؤشر التحسن ومؤشر التفاؤل ومؤشر نمو السوق، لقياس الأداء الاقتصادي في المنطقة.

ويستند مؤشر التنافسية إلى تقدير معدلات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط وعلى حجم السوق والموارد الطبيعية وبعض العناصر الأخرى ذات الأهمية للمستثمرين، إضافة إلى نتائج

المسح الذي يجرى في أوساط رجال الأعمال في أفريقيا وعلى البيانات المتوافرة من المصادر العالمية والهيئات المعنية في كل دولة.

وأهم العناصر التي يستند إليها مؤشر التنافسية هي درجة الانفتاح الاقتصادي وطبيعة الحكم والسياسة المالية ووضع العمالة والبنية التحتية والإطار المؤسسي. وقد واجه معدو التقرير صعوبة في الحصول على البيانات مما زاد من درجة الاعتماد على نتائج المسح الميداني والتقديرات من المصادر العالمية.

ويذهب التقرير إلى أن درجة تنافسية الدولة ترتبط بدرجة الاستقرار السياسي، ومدى عمق الممارسة الديمقراطية مع ثبات السياسات الاقتصادية الصحيحة وكيفية معالجة مشكلة الديون الخارجية على وجه الخصوص، ومدى تنسيق المواقف في قضايا التجارة الدولية. وعلى صعيد آخر، مدى النجاح الذي حققته الدول الأفريقية في محاربة وباء فقدان المناعة المكتسبة الذي ابتليت به القارة.

ونسو التقرير إلى دور التكنولوجيا والمعلوماتية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحث على المزيد من التعاون لتعزيز توطين التكنولوجيا وتوسيع انتشار تقنيات التجارة الإلكترونية لتسهيل تحقيق تكامل الدول الأفريقية مع الاقتصاد العالمي.

ويعرض الجدول التالي ترتيب 24 دولة إفريقية وفق درجة تنافسيته لعام 2000 مقارنة مع ما حققته لعام 1998

الترتيب	الدولة	المؤشر		
		1998	2000	
1	تونس	0.79	1.0	تنافسية عالية
2	موريشيس	0.87	0.8	
3	بتسوانا	0.54	0.7	
4	ناميبيا	0.43	0.4	
5	المغرب	0.4	0.4	
6	مصر	0.38	0.4	
7	جنوب أفريقيا	0.34	0.3	
8	السنغال	-	0.2	
9	غانا	0.09	0.1	تنافسية متوسطة
10	سوازيلاند	0.22	- 0.1	
11	أثيوبيا	-0.25	- 0.1	
12	زامبيا	- 0.09	- 0.1	
13	ليسوتو	0.06	- 0.2	
14	تنزانيا	- 0.24	- 0.2	
15	ساحل العاج	- 0.09	- 0.2	
16	الكاميرون	- 0.38	- 0.3	
17	أوغندا	0.16	- 0.3	تنافسية متدنية
18	موزمبيق	- 0.32	- 0.3	
19	ملوي	- 0.43	- 0.3	
20	نيجيريا	- 0.48	- 0.4	
21	بوركينوفاسو	- 0.21	- 0.4	
22	كينيا	- 0.15	- 0.4	

23	زيمبابوي	- 0.4	- 0.4
24	مدغشقر	- 0.6	- 0.79

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك 3 دول عربية وردت ضمن المجموعة الأولى عالية التنافسية وهي تونس والمغرب ومصر وقد حققت المراتب الأولى والخامسة والسادسة على التوالي. وقد أعرب وزير التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي التونسي أن تونس قد عملت جاهدة على إزالة المعوقات التي تعرقل دخول المستثمر الأجنبي إلى أراضيها وعملت على تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص وتقديم الضمانات اللازمة لتحويل الأرباح ورأس المال إلى خارج البلاد واجتهدت في تحسين البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات. كما تعمل بشكل حثيث في إقامة البنية الأساسية للمعلوماتية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام التعليمي إضافة إلى تبيان تميز اليد العاملة التونسية والاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي تتمتع به البلاد.

استثمار

حوافز جديدة للمستثمر العربي والأجنبي في سوريا

بلغ عدد المشاريع التي شملها قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 حتى نهاية تموز (يوليو) عام 2000 حوالي 1551 مشروعاً، قدرت كلفتها بحوالي 324 مليار ليرة سورية، ووفرت حوالي 93 ألف فرصة عمل. وقد توزعت المشاريع على القطاعات الإنتاجية المختلفة فاستحوذ قطاع الصناعة على 743 مشروعاً بتكلفة استثمارية قدرها 276 مليار ليرة سورية أي ما نسبته 85% من مجموع قيمة المشاريع المشمولة بالقانون. أما قطاع الزراعة فقد اختص بحوالي 48 مشروعاً بتكلفة استثمارية قدرها 9.7 مليار ليرة سورية أي ما نسبته 3% فيما بلغ عدد المشاريع في قطاع النقل 760 مشروعاً بتكلفة استثمارية قدرها 40 مليار ليرة سورية أي ما نسبته 12%. وبلغ عدد المشاريع المشتركة بين مستثمرين سوريين وعرب وأجانب حوالي 250 مشروعاً توزعت على 37 بلداً منها 12 بلداً عربياً و25 بلداً أجنبياً. ورغم الإنجازات الكبيرة التي تحققت في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، إلا أنه تبين من خلال وضع هذا القانون موضع التنفيذ لمدة تقارب التسع سنوات وجود عقبات وصعوبات حالت دون تحقق الأهداف المرجوة منه، مما حدا بالحكومة إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000 الذي عدل بعض مواد قانون الاستثمار رقم 10 بهدف تحسين مناخ الاستثمار وسد مختلف الثغرات التي حالت دون الاستفادة المثلى من أحكامه مثل تمركز معظم المشاريع في محافظات دمشق وحلب وحمص، انحياز معظم المستثمرين للمشاريع ذات التكنولوجيا البسيطة، منع المستثمر العربي والأجنبي من تملك الأراضي المخصصة للمشروع، وعدم النص على شمول توسعات المشروع الأصلي بالإعفاءات الضريبية. وتتخلص التعديلات التي نص عليها المرسوم رقم (7) لعام 2000 فيما يلي :-

- الترخيص لرعايا الدول العربية والأجنبية بتملك واستثمار العقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية عليها أو التوسع فيها مع إمكانية تجاوز سقف الملكية المحدد بقانون الإصلاح الزراعي رقم 161 لعام 1958

- تطبيق الإعفاءات المنصوص عليها في القوانين التي تعود إليها أصلاً بعض المشاريع الاستثمارية بعد استتفاذ فترة الإعفاء المنصوص عليها في القانون رقم 10 لعام 1991
 - السماح بتمديد فترة تأسيس المشروع المحددة بثلاث سنوات لمدة أو مدد إضافية متصلة بحيث لا تتجاوز فترة التأسيس حداً الأقصى (خمس سنوات).
 - أضاف المرسوم لمفهوم حصيلة التصدير ما يشمل التحويل الفعلي لحصيلة صادرات المشروع السلعية أو الخدمية سواءً أكان نقداً أو عينياً كالتجهيزات والمعدات ومواد التشغيل ومستلزمات الإنتاج التي يستوردها المستثمر ويسدد قيمتها مباشرة من الخارج من حصيلة صادراتها بدلاً من تحويلها إلى المصارف.
 - أجاز المرسوم للمجلس الأعلى للاستثمار السماح للمشاريع، تبعاً لما تقتضيه طبيعة عمل المشروع، السماح للشركات والمشاريع المرخصة بفتح حسابات مصرفية خارجية لتأمين متطلباتها وتسديد التزاماتها وتحصيل مستحقاتها شريطة أن لا تتجاوز المبالغ المودعة في هذه الحسابات (50%) من المال المدفوع بالنقد الأجنبي.
 - منح المرسوم المشاريع التي تتمتع بأهمية أساسية للاقتصاد الوطني وتحافظ على البيئة سنتي إعفاء إضافيتين.
 - منح المرسوم المشاريع المحدثة في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور سنتي إعفاء إضافيتين.
 - نص المرسوم على جواز قيام المجلس الأعلى للاستثمار بتجاوز نسبة احتفاظ المصدر من حصيلة العملات الأجنبية الناتجة عن عائدات التصدير وفقاً لأنظمة القطع النافذة وبما يتوافق مع النسبة الممنوحة للسلع المماثلة.
 - أجاز المرسوم للمجلس الأعلى للاستثمار السماح للمشاريع والشركات المرخصة أن تحول عند الحاجة جزءاً من موجوداتها بالقطع الأجنبي المودعة لدى المصارف السورية إلى العملة السورية بهدف تغطية مستلزماتها وأعبائها المحلية وذلك عن طريق تلك المصارف وبسعر الصرف الفعلي في الأسواق المجاورة.
 - منح المشاريع المشتركة التي تتخذ شكل شركة مساهمة أو شركة محدودة المسؤولية والتي تساهم الدولة بنسبة لا تقل عن 25% من رأسمالها نقداً أو عينياً مرونة أكثر في العمل وحررها من بعض القيود والإجراءات المنصوص عليها في بعض القوانين.
 - سمح المرسوم للمستثمرين بإعادة تحويل قيمة حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي إلى الخارج على أساس القيمة الفعلية للمشروع بتاريخ التخلي، معدلاً بذلك الحكم السابق بأن لا تتجاوز القيمة المحولة إلى الخارج قيمة رأس المال المدخل بالنقد الأجنبي.
 - سمح المرسوم بإقامة شركات قابضة يطبق عليها الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة.
 - بناءً على ما تقدم يكون المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000 قد غطى النواقص والثغرات التي كان يعاني منها قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991. الأمر الذي أتاح تصنيف قانون الاستثمار في سوريا ضمن أفضل تشريعات الاستثمار في المنطقة العربية من حيث الحوافز والتسهيلات التي يوفرها للمستثمر.
- وعلى الرغم من الدور الهام الذي سيلعبه هذا القانون، بعد التعديلات التي أجريت عليه، في جذب الاستثمار الأجنبي إلى سوريا، وتحسين مناخ الاستثمار في القطر فلا تزال بعض

القضايا التي تهم المستثمر الأجنبي تحتاج إلى المعالجة لتوفير مناخ استثماري أكثر ملاءمة، يذكر منها:

- إيجاد نظام مصرفي ونظام تأمين حديثين يعملان بقوانين السوق.
- ضرورة أن تعمل الأسعار والفوائد وأسعار الصرف كمؤشرات للسوق ولا يتم تحديدها بشكل إداري.
- تحرير المنتج السوري من قيود تسعير العملات الأجنبية والعقوبات التي يفرضها عليه النظام الضريبي.
- زيادة كفاءة القطاع العام وتحسين أداءه.
- إزالة التشوهات البنوية في الاقتصاد السوري.
- تعديل وتحديث بعض القوانين السورية كقانون التجارة.
- ومن جهة أخرى تقوم الحكومة الجديدة حالياً بتعدلات متعددة في مجالات مختلفة منها القوانين والأنظمة المتعلقة بالإصلاح المالي الضريبي من خلال مراجعة شاملة لمختلف السياسات الاقتصادية بهدف تطوير الاقتصاد الوطني.

معلوماتية

نمو صناعة البرمجيات في الولايات المتحدة الأمريكية

أشارت دراسة أجرتها شركة بيزنس سوفتوير ألابانس بعنوان "الفرص والنمو: رؤية مستقبلية لصناعة البرمجيات خلال الفترة 2000-2005"، إلى أن نهضة الاقتصاد الأميركي، وتحققه لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة لعدة سنوات متتالية، قد قادت ثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات المتطورة موضحة ما كان لدور صناعة البرمجيات من تأثير قوي على هذا الاقتصاد. وقد توقعت الدراسة تنامي هذه الصناعة خلال السنوات الخمس القادمة بأضعاف ما كانت عليه سابقاً، بما يعنيه ذلك من خلق فرص عمل جديدة وزيادة هائلة في العائدات الضريبية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التقدم في صناعة البرمجيات سوف يواجه تحديات عديدة، خاصة أن الإنترنت قد أصبحت المصدر الأساسي لتوزيع البرمجيات. ومن أهم هذه أن عمليات القرصنة سوف تشهد تزايداً سيؤدي إلى تناقص الأرباح وضياع فرص العمل الجديدة مما سيكون له أثراً غير مرغوب فيها على الاقتصاد الأميركي. وفي هذا الصدد تربي الدراسة أن وجود حماية قوية تتمثل في التشدد في تطبيق قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية سيشكل ضماناً أساسية لهذه الصناعة. كما أن تسويق هذه الصناعة في الأسواق الناشئة سوف يشكل تحدياً في حد ذاته يتمثل في إيجاد منافذ تسويق جديدة على أسس صحيحة وأخيراً فإن هنالك تحدي دائم يكمن في ضرورة تدريب وتأهيل وتأمين العمالة الماهرة لمواجهة النمو المتزايد في صناعة البرمجيات، ونورد هنا بالتفصيل هذه التحديات وما قد ينجم عنها.

• تطبيق فعال لقوانين حقوق الملكية الفكرية:

يتزايد عدد المشتركين بالإنترنت بشكل كبير جداً، مما يؤثر على أداء صناعة البرمجيات، فمن المتوقع، بحلول عام 2005 أن يتم توزيع ما نسبته 66% من هذه البرمجيات عبر الإنترنت مقارنة بحوالي 12% حالياً وخاصة مع توقع زيادة عدد المشتركين بالإنترنت خلال السنوات القادمة. ويقدر عدد الأجهزة المضيفة بحوالي 72 مليون جهاز خادم مرتبط بالشبكة العالمية. وقد تزايد هذا العدد بنسبة سنوية قدرها 61% خلال السنوات الخمس الماضية ومن

المتوقع استمرار بل وتسارع هذه الزيادة بوتائر عالية. من هنا تتأكد أهمية تأثير الإنترنت على صناعة البرمجيات وخصوصاً على البرمجيات الجاهزة إذ يرافق تنامي وازدياد التوزيع عن طريق الإنترنت وازدياد عدد المستخدمين والمشاركين بهذه الشبكة، تزايد احتمالات الخسارة بسبب عمليات القرصنة. وحسب دراسة أجرتها شركة (أي بي آر) في أيار (مايو) 2000 أن نسبة القرصنة عالمياً بلغت 36% عام 1999 وقد تجاوزت القرصنة في بعض الدول ما نسبته 90%.

وتعتبر سرقة البرمجيات عن طريق الإنترنت عملية سهلة في حين أن إجراءات حمايتها أصعب بكثير. لذلك يصل القرصنة بسهولة إلى الأسواق المهمة، إضافة إلى وجود مواقع عديدة تقدم نسخاً غير شرعية من البرمجيات، مما يستدعي جهوداً مكثفة لإيجاد وسائل عملية رادعة لفرض تطبيق قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية في العالم.

• فتح الأسواق دون قيود:

يقدر معدل النمو السنوي لصناعة البرمجيات خلال الفترة 2000-2005 بنحو 17.3%. وقد بلغ المعدل السنوي خلال الفترة 1990-1998 نحو 15.1%. هذه الزيادة المتوقعة سوف ترفع إجمالي دخل شركات صناعة البرمجيات الأميركية من 51 مليار دولار تحققت عام 1998 إلى 148 مليار دولار عام 2000، أي بمقدار ثلاثة أضعاف خلال أقل من عشر سنوات.

نظراً لأن صناعة البرمجيات الأميركية صناعة مطلوبة يتزايد الطلب عليها عالمياً وقابلة للتوسع السريع والانتشار لمقابلة الاحتياجات المتنامية للبرمجيات مما يتطلب تأمين النفاذ إلى أسواق ناشئة جديدة، خاصة أن الإنترنت أصبحت المصدر الأساسي لتوزيع هذه البرمجيات لأن الحواجز قد تقلصت وزالت. وتقدر الشركات الأميركية أن حجم مبيعاتها الخارجية في الأسواق العالمية يشكل ما نسبته 50.6% من نشاطها وأن هذه المبيعات تخلق فرص عمل وعائدات ضريبية هائلة داخل الولايات المتحدة الأميركية. ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 54.4% بحلول عام 2005. ولكن في حال تعزيز الاتجاه الحالي نحو الانفتاح، فإنه يقدر أن تبلغ هذه النسبة 61.1% عام 2005 أي بزيادة قدرها 30 مليار دولار.

وتعتبر آسيا، خصوصاً الصين، وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط من الأسواق الناشئة المهمة. إلا أن بعض العوائق التجارية لا تزال تواجه العلاقات مع هذه الدول. لذلك يتوجب على واضعي السياسات الاقتصادية والتجارية إيجاد حلول تضمن النفاذ إلى هذه الأسواق الناشئة بحيث تتضمن إقامة علاقات تجارية طبيعية متبادلة مع هذه الدول والتأكد من التطبيق القوي لقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية.

• توافر مهارات فنية مؤهلة ومتخصصة:

تتميز صناعة البرمجيات بالقدرة على تشغيل عدد كبير من العمالة الماهرة، التي تحقق أجوراً عالية وخلال فترة قصيرة. وبحسب دراسة أجرتها مؤسسة (ناثان أسوسيشن) في حزيران (يونيو) 1999، فإن هذه الصناعة قد وظفت 806.900 شخص عام 1998، بزيادة قدرها 364.600 عن عام 1990. وقد قدر المتوسط السنوي لأجور العاملين في هذه الصناعة بحوالي 66.500 دولار أمريكي عام 1997، على الرغم من أن المتوسط السنوي للأجور في غيرها من الصناعات الخاصة بلغ حوالي 29.700 دولار أمريكي للفرد في العام ذاته. وعلى الرغم من ارتفاع أجور العاملين في صناعة البرمجيات وازدياد نمو الطلب على هذه العمالة، فإنها تواجه نقصاً حاداً في عدد المؤهلين فعلاً للعمل. ويتوقع أن تستمر هذه المشكلة في تشكيل التحدي الكبير لهذه الصناعة خلال السنوات القادمة، حيث يقدر أن تتسبب في عدم شغل ما نسبته 9% من الفرص الجديدة. وسوف تترك هذه المعضلة آثارها على الاقتصاد

الأميركي، حيث تقدر انتاجية الموظف الماهر بنحو 800 ألف دولار من المبيعات خلال عام واحد. وبذلك فإن كل فرصة عمل لا يتم شغلها سوف تساهم في تخفيض أرباح الشركة وبالتالي تقل نسبة العائدات الضريبية. لذلك تنصح الدراسة بضرورة اعتماد خطة طويلة الأمد، لا تقتصر فقط على تشغيل المهاجرين، بل تعتمد على وضع سياسات تعليمية ناجعة لحث الشباب على دراسة الرياضيات والعلوم وتخصصات الحاسب الآلي المتعددة.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع صناعي السعودية

مشروع قائم يهدف إلى التوسع في إنتاج الجوارب (الرجالي والولادي) بالإضافة إلى سحابات الملابس.

التكاليف الاستثمارية 1.5 مليون دولار

الطاقة الإنتاجية (80) ألف درزن جوارب، و (75) ألف ربطة سحابات سنوياً.

معدل العائد الداخلي: 20%.

فترة استرداد رأس المال: خمس سنوات

المطلوب: مشاركة تمويلية محدودة بالإضافة إلى الإشراف الفني والإداري والتسويقي.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

مصنع الوسامة للجوارب وسحابات الملابس

ص.ب 15216 - المدينة المنورة

المملكة العربية السعودية

هاتف: 8401728 (9664) - فاكس: 8410898 (9664)

مشروع صناعي سوريا

يهدف المشروع إلى إقامة صناعة زجاج عالي الجودة ومقاوم للحرارة من نوع البيريكس.

التكاليف الاستثمارية: 10.9 مليون دولار.

معدل العائد الداخلي: 47%

فترة استرداد رأس المال: سنتين

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

وزارة الصناعة

ص.ب 12835 دمشق

الجمهورية العربية السورية

هاتف: 2231834 - فاكس: 2230096

مشروع زراعي سوريا

يهدف المشروع إلى تأمين زيت الزيتون ذو مواصفات جيدة وفق المعايير الدولية وقادر على المنافسة في الأسواق الخارجية.

التكاليف الاستثمارية: 33.8 مليون دولار
الطاقة الإنتاجية: 3 آلاف طن زيت سنويا

فترة استرداد رأس المال: أربع سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

شارع الجابري، ميدان الحجاز - دمشق

الجمهورية العربية السورية

هاتف: 2213613 - فاكس: 2244078

مشروع زراعي

لبنان

يهدف المشروع إلى توضيب وتبريد الفاكهة

التكاليف الاستثمارية: 13.3 مليون دولار

معدل العائد الداخلي: 30%

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ص.ب. 474 الخرطوم

جمهورية السودان

هاتف: 472176 - فاكس: 471402

مشروع خدمي

غير موطن

يهدف المشروع إلى مساعدة المؤسسات العربية المتوسطة وصغيرة الحجم على النمو من خلال إنشاء شركة تتخذ من إحدى الدول العربية مقراً لها وتفتح فروعها في الدول العربية لتقديم نشاط الفاكور أو ما يدعى بـ"شراء المستحقات".

التكاليف الاستثمارية: 20 مليون دولار.

معدل العائد الداخلي: 15%

فترة استرداد رأس المال: خمس سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

شركة المصالح الكويتية للاستثمار المالي

ص.ب. 719 الصفاة 13008

دولة الكويت

هاتف: 2429638 - فاكس: 2419711

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاية أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.